الجواد نفعه وفاء في تلك المدة فالقول قوله ويرجع بالفضل
وان لم يكن فالقول للراهن والعدل بينهما ان صدقه ويدفع
الثمن ولا يرجع بالفضل وان انكر لا

باب الزيادة في الرهن بعد قضاء بعض الدين

اصله ما مر من اعتبار قيمة الاصل والزيادة والولد واستيفاءه والولد
الحادث بعد العود كالحادث قبله في حق قسمة الدين ورهن
جارية تساوي الفا بالف فالعود سقط نصف الدين
بخلاف البيعة فلو زاد جاريه تساوي خمسمايه حاز ويقسم
ما فيها وهو نصف الدين عليهما نصفين فلو ولدت العود آ
ولدا تساوي الفا حصل العود الفان وبعده قسم كل الدين على الام
والولد نصفين وفي البيع فرقا بين الحادث قبله وبعده
واصلهما اذا دفع جلد البيعة اوعاد الابق بعد التقاضا
لسقوط الثمن او تخمر العصير ثم صار خلا لا يعود البيع

ويعود الرهن بما فيها سقط نصفه بالعود والزيادة
ثلثاها بتبعها والملك منع الولد فسقك العود وولدها
تسعة وثلثين من ثمانين جزأ من الدين حصتها اثنى عشر
والزيادة واحد وعشرين وسقط عشرون وروى سماعة
عن محمد رحمهما الله انه فكها بتسعة من ستة عشر سهما
وفي الزيادة ثلثة وسقط اربعة وهي مسئلة عود الثمن
رهن جاريه تساوي الفا بالف ثم قضاه النصف فهلك في
يده رد ما قبض وقد سر ولو لم يهلك وزاد جاريه تساوي
خمسمايه حاز وسيع النصف ويقسم ما فيه وهو خمسمايه عليهما
نصفين فلو ولدت الزيادة ولدا ثم ولدت الاخرى مثله في كل
واحد يقسم عليهما وعلى ولدها على مقدار قيمتهما ولا يسقط القسمة

باب رهن المكيل والموزون

المكيل والموزون